

EP

الأمم المتحدة

Distr
Limited

UNEP/OzL.PRO/ExCom/32/40
10 October 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثاني والثلاثون
واغادوغو، 6 - 8 كانون الأول/ديسمبر 2000

مبادئ توجيهية منقحة لمشروعات بروميد الميثيل
(مشروع)

الجزء الأول

مذكرة من الأمانة

1- أن الفريق العامل المكون من ممثلين عن أستراليا ، البرازيل ، الصين ، الجمهورية الدومانيكية ، ألمانيا ، الهند ، هولندا ، تونس ، أوغندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، عقد اجتماعاً خلال الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية .

2- تحدث ممثل أوغندا بوصفه القائم بتسهيل أعمال الفريق ، فأبلغ اللجنة أن تقدماً كبيراً قد أحرز فعلاً في تنقيح المبادئ التوجيهية غير أن بعض المسائل لا تزال تقتضي مزيداً من النظر .واقترح الفريق العامل أن يجتمع مرة أخرى قبل الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة التنفيذية بمدة وجيزة .

مشروع استراتيجية ومبادئ توجيهية منقحة للمشروعات في قطاع بروميد الميثيل

مقدمة وخلفية

- 1- أن الغرض من الاستراتيجية المنقحة هو مساعدة اللجنة التنفيذية على تخصيص الموارد لقطاع بروميد الميثيل خلال الأربعة والعشرين شهراً القادمة . وفي نهاية هذا الوقت ، ينبغي أن يعاد استعراض تلك الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية .
- 2- منذ إقرار الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية الحالية (المؤقتة) لمشروعات الاستثمار في قطاع بروميد الميثيل ، خصصت اللجنة التنفيذية موارد لإعداد 53 مشروعاً في 43 بلداً من بلدان المادة 5 ، منها 41 مشروعاً للتدليل في مجال تبخير التربة (السلع الأساسية) وتبخير الهياكل وتمت الموافقة على ثلاثة مشروعات استثمارية :
منهما إثنان لإزالة بروميد الميثيل في قطاع أراضي استنبات بذور التبغ ومشروع ثالث لتخزين الفول السوداني .
وبالإضافة إلى ذلك وافقت اللجنة أيضاً على نشاطات مساندة متعلقة بالتغطية العالمية . ومجموع استهلاك بروميد الميثيل في هذه البلدان يقدر بحوالي 8.500 طن م أ ، توازي 87 في المئة من مجموع استهلاك بلدان المادة 5 (حسب المعلومات المبلغة إلى أمانة الأوزون في 1997).
- 3- حتى أكتوبر 1999 ، كان هناك 65 بلداً من بلدان المادة 5 قد صدقت على تعديل كوبنهاغن ، لبروتوكول مونتريال ، وخط الأساس للامتثال لبروتوكول مونتريال بشأن استهلاك وإنتاج بروميد الميثيل (وهو متوسط السنوات 1995 - 1998) قد تم تحديده في 62 بلداً من بلدان المادة 5 (بعضها لم يصدق بعد على تعديل كوبنهاغن) ، وهي موزعة على النحو الآتي :

عدد البلدان	الاستهلاك (أطنان م أ)
18	0
17	أكبر من 0 وأقل من 5
8	أكبر من 5 وأقل من 30
5	أكبر من 30 وأقل من 100
6	أكبر من 100 وأقل من 200
4	أكبر من 200 وأقل من 500
4	أكبر من 500 وأقل من 1.360
62	المجموع

- 4- أن مشروعات التدليل الجاري تنفيذها في تبخير التربة تغطي 12 محصولاً متنوعاً ، منها خمسة محاصيل موزعة توزيعاً عالمياً ، تشمل الطماطم والتبغ والقرعيات والزهور والفراولة . وبينما هناك 13 تكنولوجيا بديلة مختلفة يجري تدليلها إلا أن هناك خمس منها فقط اقترحت في أكثر من 10 تطبيقات ، وهي : الجرعات الخفيفة من

الكيمواويات ، تسميس التربة ، الزراعة في غير التربة ، البسترة بالبخار ، التبخير البيولوجي ، وكلها في اشتراك مع برنامج للإدارة المتكاملة للآفات IPM .

5- أما مشروعات التدليل في تطبيقات التخزين فهي تغطي 8 سلع أساسية مختلفة و11 وهياكل و11 عملية تبخير بديلة ، تشمل الإدارة المتكاملة للسلع الأساسية . بيد أن هناك 4 تكنولوجيات فقط (الفوسفين وحده والفوسفين مع الحرارة وثاني أكسيد الكربون ، والتربة الدياتومية) هي التي يقع عليها معظم الاختيار .

تعديل كوبنهاغن

6- أن أحكام بروميد الميثيل في بروتوكول مونتريال تنطبق فقط على البلدان التي صدقت على تعديل كوبنهاغن للبروتوكول . أما البلدان التي لم تصدق على ذلك التعديل فينبغي حثها على أن تفعل ذلك وينبغي إبلاغها أن هناك تمويلاً متاحاً للأطراف للمساعدة على مشروعات التخفيض في سبيل إزالة استعمال بروميد الميثيل . وفي سبيل تسهيل سرعة التصديق على ذلك التعديل يمكن إتاحة تمويل للأنشطة التي تعزز بناء القدرة الوطنية ، مثل التمويل في سبيل نقل المعلومات ورسم السياسات ، وذلك لصالح البلدان التي لم تصدق بعد على ذلك التعديل ، بشرط أن تكون رسالة قد وصلت من الوكالة المختصة في ذلك البلد تبين نية البلد إتمام تصديقه في خلال اثني عشر شهراً .

7- في سبيل تسهيل سرعة التصديق على تعديل كوبنهاغن ، ينبغي أن تركز الشبكات الإقليمية لليونيبي على هذا الموضوع أثناء اجتماعاتها .

تحديد المعلومات المتعلقة باستهلاك بروميد الميثيل .

8- أن المعلومات الدقيقة بشأن استهلاك بروميد الميثيل لازمة لما يلي : (1) حساب الاستهلاك المتوسط (استهلاك خط الأساس) خلال الفترة 1995-1998 ، (2) وتقييم قدرة بلدان المادة 5 على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول (تجميد سنة 2002 وتخفيض 20 في المئة بحلول سنة 2005) ، و (3) تحديد المقتضيات التقنية والمالية للوفاء بتلك الالتزامات .

9- في سبيل التغلب على الصعوبات في تجميع المعلومات وتقييم خط الأساس ، فمن الموصى به أن تكون هناك مقارنة بين معلومات الاستهلاك مستمدة من عدة مصادر للمعلومات شاملة : معلومات الاستيراد التي تجمع من إدارة الجمارك ومن المستوردين ؛ المعلومات التي جمعتها وزارة الزراعة (هيئة تنظيم المبيدات) ؛ المعلومات المبلغة للصندوق ولإمانات الأوزون ؛ المعلومات المبلغة عن طريق الدراسات المسحية التي تقوم بها الوكالات ؛ المعلومات الواردة من MBTOC لجنة الخيارات التقنية بشأن بروميد الميثيل ؛ وتقدير الكميات المستعملة على أساس مجموع المساحة التي تم تبخيرها لمحصول معين وبمعدل متوسط لكميات بروميد الميثيل المستعملة في تطبيق هذه المادة .

10- أن الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية مع نظرائها في كل بلد ينبغي أن تبذل كل جهد مستطاع لتجميع البيانات بشأن استهلاك بروميد الميثيل وبشأن تاريخ ونمط استعمال تلك المادة في البلد الذي يعنيه الأمر .

أدوات التدخل

11- بالنسبة للبلدان التي تستعمل قليلاً من بروميد الميثيل أو لا تستعمله على الإطلاق ينبغي أن يقوم الصندوق بمساندة أنشطة تبادل المعلومات وبرامج المساعدة التقنية حتى لا تبدأ تلك البلدان أو لا تزيد من استعمالها أو لا تصبح معتمدة على تلك المادة . والتركيز في هذه البلدان يقع على تسهيل حوار حول السياسة العامة لكفالة تنفيذ السياسات التي تحظر استيراد و/أو استعمال بروميد الميثيل .

12- بالنسبة للبلدان التي زادت بسرعة من استعمالها فبالإضافة إلى الحوار السياسي وبرامج تبادل المعلومات ، ينبغي النظر في مشروعات استثمارية محددة لكفالة الامتثال لما يقتضيه بروتوكول مونتريال من مقتضيات التحكم والرقابة . ومشروعات التدليل ، كما هي محددة في الفقرة 23 (ألف) ينبغي النظر فيها على أساس كل حالة على حدة ، ويمكن أن تنطبق هذه الفقرة أيضاً على من يستعملون بروميد الميثيل لأول مرة ويواجهون " ظروفًا خاصة " كما حددتها اللجنة التنفيذية .

13- بالنسبة للبلدان التي تستعمل بروميد الميثيل بصفة تقليدية ، فإن أدوات التدخل الرئيسية ينبغي أن تكون وضع مشروعات استثمارية وما يرتبط بها من أنشطة تنظيمية وسياسة عامة لكفالة استدامة الإزالة ، مع مراعاة أن أغلبية البلدان في هذه الفئة تنتفع فعلاً من قبل من مشروعات التدليل . وينبغي النظر في مشروعات التدليل كما هي محددة في الفقرة 23 (ألف) في كل حالة على حدة .

الفئات ذات الاستعمال الكبير

14- أن استعمال بروميد الميثيل المتحكم فيه يمكن تصنيفه إلى فئتين عريضتين هما :

(أ) تطهير التربة ، وهو أمر يمثل أوسع استعمال عالمي ويبلغ 75 في المئة أو أكثر من مجموع بروميد الميثيل في بلدان المادة 5 . ويتراوح من يحتمل أن يكونوا المستفيدين من مشروعات الاستثمار لإزالة بروميد الميثيل في تلك التطبيقات في أي بلد طائفة تتراوح ما بين عدد كبير من الفلاحين المستقلين الصغار وبين المحاصيل الجيدة الهيكلة والموجهة نحو التصدير والمنظمة في رابطات كما هي الحال في قطاع التبغ . وبعض هذه الشركات يمكن أن تكون عبر وطنية .

(ب) استعمالات التخزين والاستعمالات الهيكلية التي تمثل من 20 إلى 25 في المئة من مجموع استعمال بروميد الميثيل في بلدان المادة 5 . وفي بعض بلدان المادة 5 يكون مع ذلك استعمال بروميد الميثيل هو الاستعمال الغالب على نطاق البلد ، بينما في بلدان أخرى يغلب استعمال تلك المادة في تبخير الهياكل . وبصفة عامة أن تبخير السلع الأساسية والهياكل تقوم به شركات متخصصة في تلك الخدمة ، والعديد منها تملكه شركات عبر وطنية . وتعتبر هذه الشركات جيدة التنظيم وبذلك يكون من السهل التوصل إليها . بيد أنه في بعض الحالات تجرى تطبيق بروميد الميثيل مباشرة على يد العاملين في المرفق المطلوب معالجته (مثل صوامع الغلال والمطاحن والمستودعات) وبذلك فإن المجموعة المستهدفة في مشروعات الاستثمار في بروميد الميثيل التي تدخل في هذه الفئة يمكن أن تشمل أصحاب المرافق ومقدمي خدمات التبخير .

المجالات ذات الأولوية

15- أن هدف المشروعات في هذا القطاع ينبغي أن يكون تحقيق تخفيضات في استهلاك بروميد الميثيل وإنتاجه لكفاءة الامتثال لما يتضمنه بروتوكول مونتريال من أحكام التحكم والرقابة . وينبغي أن تسعى المشروعات إلى تسهيل بلوغ هذا الهدف ، من خلال عملية تسهل التفهم الواسع بين أصحاب المصلحة ، والمستعملين والوكالات المتصلة بهذا الموضوع لطريقة تطبيق التكنولوجيا أو التكنولوجيات البديلة في الاستعمالات المتصلة بهذا المجال . وفي الأحوال التي يمكن فيها تعزيز الفاعلية الإجمالية أو إذا كان الاستعمال قابلاً للبقاء في حد ذاته ، ينبغي النظر في الإدارة المتكاملة لشؤون الآفات .

16- تمشيا مع قواعد الصندوق المتعدد الأطراف فإن التكنولوجيا البديلة الأشد اقتصاداً والأطول بقاء ينبغي تمويلها تمشياً مع الاستراتيجية الوطنية لبلدان المادة 5 التي يعينها الأمر . واختيار تكنولوجيا أو تكنولوجيات بديلة ينبغي أن يقرره البلد المعني ، وينبغي أن يشمل ، حسب ما يلزم ، الوكالات الحكومية واتحادات المزارعين والمزارعين أنفسهم والعاملين في التحكم في الآفات في الهياكل وفي أماكن التخزين ، والمصدرين ومؤسسات البحث والجامعات والمنظمات غير الحكومية . وقد يكون نهج يتعلق بمحصول ما و/أو بقطاع فرعي في مشروعات بروميد الميثيل هو الطريقة الأكثر جدوى لإزالة تلك المادة .

تطهير التربة

17- بسبب إسهام المحاصيل الآتية في الاستعمال العالمي ، بما في ذلك أحواض البنور ومحاصيل المشاتل ، ينبغي أن تعتبر تلك المحاصيل ذات أولوية في وضع المشروعات : الزهور ، التبغ ، الطماطم ، الفراولة ، القرعيات . ومع ذلك فإن مشروعات الاستثمار ومشروعات التدليل (كما هي محددة في الفقرة 23 (ألف)) في المحاصيل غير التي وردت في القائمة السابقة ، يمكن النظر فيها في الحالات التي يكون استعمالها في البلد أمراً هاماً ومتعلقاً بتخفيضات تعتبر جوهرية لكفاءة الامتثال للأحكام القادمة المتعلقة بالرقابة والتحكم . وفي هذا الصدد فإن المشروعات المتعلقة بالمحاصيل التي تمثل أكثر من 25 في المئة من استهلاك البلد من بروميد الميثيل ينبغي إعطاؤها أولوية .

18- أن بلدان المادة 5 التي قامت بتنفيذ مشروع أو مشروعات تدليل يمكن أن تختار من التكنولوجيات التي جرى التركيز عليها ما كان منها أطول استدامة للإزالة المتواصلة لإستهلاك بروميد الميثيل .

19- وبذلك فإن استدامة أي بديل قد تكون أمراً يتعلق بالبلد أو بالتربة و/أو بالمحصول ، فإن استعمال بديل واحد أو توليفة من عدة بدائل من البدائل الآتية التي ثبتت صلاحيتها واستدامتها ، في التكنولوجيات المستعملة لتطهير التربة ، يمكن النظر فيه : أنظمة الأحواض العائمة ؛ المواد الخاضعة لفعل الخمائر ؛ البسترة بالبخر ؛ التبخير الأحيائي ؛ المعاملات غير الكيماوية والفيزيائية مثل التشميس والتعديلات العضوية والدورات الزراعية /التشريق ؛ الأنواع ذات المقاومة والتطعيم ؛ والكيماويات ذات الجرعات المنخفضة (الكلوروبكرين ، الدزومت ، صوديوم الميثام ، D-3-1 وغير ذلك من المبيدات ، التي ينبغي استعمالها بطريقة التي تكون أقرب إلى عدم الإضرار بالبيئة .

20- أن التكنولوجيات الأخرى التي ثبت أنها بدائل صالحة لاستعمال بروميد الميثيل في محاصيل/ظروف خاصة ، ينبغي النظر فيها (في هذه الأحوال يقع على مروج تلك التكنولوجيا أن يقدم المعلومات بشأن ما ثبت من إمكانية استعمال البديل المقترح) .

الاستعمالات التخزينية والهيكلية

21- ريثما يتم انجاز مشروعات التدليل في عدد من بلدان المادة 5 ، فإن أبرز التكنولوجيات البديلة لاستعمال بروميد الميثيل في التخزين والتطبيقات الهيكلية هي : المعالجة بالحرارة (خصوصاً حيثما يوجد من قبل مصدر للحرارة في المرفق المطلوب معالجته) ؛ الفوسفين وحده أو الفوسفين في توليفة مع ثاني أكسيد الكربون والحرارة لخفض معدل التطبيق ؛ فلوريد الكبريتيل (خصوصاً للأخشاب والمنتجات الخشبية) ؛ وكذلك ، في الممارسات الإدارية الجيدة ، من خلال التوقي والرصد والرقابة والتحكم . وبينما يكون تطبيق التقنيات البعيدة عن الكيماويات أمر مفضلاً إلا أن البدائل الكيماوية يمكن أن تكون أكثر فعالية في بعض البلدان و/أو الاستعمالات المخزنية أو الهيكلية وقد تكون أمراً جوهرياً للإزالة في بعض البلدان .

فئات المشروعات

22- ينبغي للحكومات الوطنية أن تساند المقترحات المتعلقة ببدائل بروميد الميثيل ببذل جهود على الصعيد الوطني لوضع إطار للسياسة العامة تشجع مشروعات التنفيذ ويربطها بالتشريع القائم . ثم أن الرصد والتحقق من إنجاز المشروعات بالتحقق من بلوغ علامات على طريق الإنجاز ، من خلال الارتكاز إلى مؤشرات يمكن التحقق من صحتها ، فيما يتعلق بصرف الأموال ، هو أمر ينبغي القيام به لكفالة التنفيذ .

23- أن مقترحات المشروعات يمكن على ذلك تقسيمها إلى الفئات الآتية :

(أ) مشروعات تدليل : ونظراً لأن الوقت محدود للإلتزام بتجميد بروميد الميثيل ، فإذا كانت هناك حالة تدل على أن مشروعاً تدليلاً هو أمر لازم ، بسبب الظروف الخاصة للبلد أو للمستعملين ، فينبغي إدراج ذلك كجزء من أحد مشروعات الاستثمار . والالتزام البلد المعني بتنفيذ تدابير السياسة العامة الموجهة نحو إزالة استعمال بروميد الميثيل (أي الحظر ووضع نظام لتراخيص الاستيراد) أمر ينبغي التدليل عليه في المشروع .

(ب) المشروعات الاستثمارية : هي مشروعات هدفها الأساسي تخفيض - ثم الإزالة في نهاية الأمر - لاستهلاك بروميد الميثيل في قطاعات أو في استخدامات ثبت بوضوح أن فيها تكنولوجيات بديلة فعالة . وينبغي أن تصحب تلك المشروعات طائفة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة ، تثبت أن البلد قد التزم بأن الاستعمال الذي يجري إزالته لن تحل محله ببساطة زيادة من جانب مستعملين آخرين بعد مرور فترة وجيزة على إتمام المشروعات (أي فرض حظر ووضع قيود على الاستيراد) . وينبغي أن يكون لمشروعات الاستثمار تقييم قوي وعنصر يمثل في نقل المعلومات ليكفل أن نتائج تلك المشروعات يجرى نشرها على نطاق واسع ويجرى تفهمها سواء داخل البلد أو في البلدان التي بها محاصيل أو استعمالات مشابهة من بروميد الميثيل .

- (ج) المشروعات غير الاستثمارية : هي المشروعات التي تركز على إنشاء ونشر المعلومات و/أو تثقيف أصحاب الشأن ، وإسداء المساعدة ، حيثما تكون لازمة ، حول إنشاء أدوات للسياسة العامة لتقييد أو حظر استعمال و/أو استيراد بروميد الميثيل .

نموذج محتمل لوضع المشروعات

24- أن عملية وضع المشروعات ينبغي أن تكون عملية مفتوحة وشفافة تسمح لجميع الخبرة المناسبة في البلد أن تشارك فيها . وهذه العملية بوصفها متميزة عن إزالة المواد الأخرى التي تستند الأوزون ، ينبغي عند وضع مشروعات لإزالة بروميد الميثيل أن تأخذ في الحسبان السمات الفريدة الآتية :

- (أ) بروميد الميثيل هو مادة تبخير قوية جداً وسامة جداً ، يمكن أن تقضي على طائفة واسعة من الآفات والأمراض وبذور الحشائش . وحتى اليوم ليس هناك بديل وحيد ذو تكلفة مجدية يستطيع أن يحل محل هذه المادة في جميع تطبيقاتها ؛
- (ب) أن الأخذ بتكنولوجيات جديدة في الأنشطة المتعلقة بالزراعة ينطوي على تغييرات في الممارسات والمواقف التقليدية ، ويغطي طائفة واسعة ممن يستعملون التكنولوجيا في خاتمة المطاف ؛
- (ج) والمخاطر المرتبطة بتنفيذ التكنولوجيات البديلة هي في حد ذاتها أعلى من مخاطر العمليات الصناعية وذلك بسبب اختلافات المناخ واختلافات ظروف الآفات /المحاصيل ، وبسبب الحاجة إلى تقييم وإدارة دقيقين لتلك المخاطر ، مع مراعاة أن الفريق المستهدف هو المزارعون الأفراد الذين لهم الحق في أن يكونوا غير مستسيغين لتحمل المخاطر ؛
- (د) على خلاف القطاعات الأخرى حيث يكون كافياً تعديل معدات الصناعة لكفالة الإزالة التي تنصب على مادة واحدة ، فإن إزالة بروميد الميثيل ينبغي أن تحدث في كل الدورات الزراعية و/أو في كل عمليات مكافحة الآفات . وقضية إمكانية الرجوع إلى القهقري ، أي العودة إلى بروميد الميثيل ، ينبغي معالجتها في المشروع (مثلاً من خلال تقييد الواردات وفرض حظر على استعمالات محددة ، أو فرض ضرائب) .

25- إذا لزم الأمر ينبغي تنظيم ما يلزم من ورش يشارك فيها أصحاب الشأن الرئيسون (مثل مستوردي بروميد الميثيل ، وموردي التكنولوجيات البديلة ، الوكالات الحكومية المختصة ، المزارعين ورابطات المزارعين ، شركات التبخير التي تستعمل بروميد الميثيل ، مؤسسات البحث/ الجامعات والمنظمات غير الحكومية) ، ينبغي تنظيمها في بداية الأنشطة في بلد ما لتقرير التكنولوجيات البديلة التي تكون أنسب لذلك البلد . والأشخاص الذين يعتبرون موارد تساعد على هذه العملية ينبغي اختيارهم بقدر الإمكان من الخبراء المحليين أو الخبراء من مجالات ثقافية قريبة من الموضوع ، لتفادي الاصطدام بأي عوائق ثقافية .

26- أن الآفة المستهدفة ينبغي تحديدها وينبغي مناقشة البدائل المتاحة من حيث تكاليفها ومنافعها ، بما في ذلك وقعها على البيئة والصحة البشرية .

27- ينبغي أن تكون القدرة المؤسسية موجودة ليتمكن أن تستعمل على نطاق الأمة كلها التكنولوجيا البديلة المستخدمة في أحد مشروعات الاستثمار . ويقتضي الأمر كذلك التدليل على أن البلد المعني ملتزم بسلة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة والرامية إلى إزالة استعمال بروميد الميثيل (مثل وضع بطاقات لاصقة على السلع الأساسية المنتجة بدون استعمال بروميد الميثيل ، وفرض ضرائب ورسوم على استيراد بروميد الميثيل ، التسجيل الإجباري للتجار والمزارعين الذين يستعملون بروميد الميثيل ، ووضع جداول زمنية لإزالة بروميد الميثيل) ولمساندة المنهجيات البديلة على أساس دائم أو لطول المدة اللازمة . وينبغي أن يلتزم المزارعون أيضا بتخفيضات مستدامة في استعمال بروميد الميثيل .

28- ينبغي أن يشارك أصحاب الشأن في تنفيذ المشروع وفي استعراض دوري لنتائجه وفي التقييم النهائي للمشروعات وقدراتها ، إذا كان ذلك ضرورياً ، في سبيل توسيع نطاق تطبيقها داخل البلد . وينبغي إعداد ورقة وقائع تتضمن موجزاً لنتائج المشروع (لغرض النشر على نطاق واسع سواء داخل البلد أو في بلدان أخرى) ، بما في ذلك تحليل للتكاليف والمنافع .

29- أن الوكالات المنفذة أو الثنائية ينبغي أن تجري مناقشات مع الوكالات الحكومية المختصة بما فيها وحدة الأوزون ، في تنفيذ المشروع وينبغي أن تعمل مع المنظمات ذات الصلة مثل الفاو والمرافق الوطنية والوطنية /الإقليمية الزراعية العاملة في مجال البحوث والإرشاد الزراعي ، ومنظمات مناولة الحبوب وغير ذلك .

30- سيكون من الجوهري إيجاد تنسيق واسع في العمل وتقاسم في المعلومات بين الوكالات المنفذة والوكالات الثنائية ، في سبيل تقادي الازدواجية المكلفة داخل المشروعات ، ولكفالة توصيل المساعدة المالية والتقنية على أجدى وجه من الصندوق المتعدد الأطراف إلى المستفيدين منها .

فئات التكاليف الإضافية لإزالة بروميد الميثيل

31- أن الصندوق المتعدد الأطراف يغطي التكاليف الإضافية المتفق عليها اللازمة لإزالة استهلاك و/أو إنتاج المواد الخاضعة لرقابة بروتوكول مونتريال . وصفة الإضافة التي توصف بها التكاليف تنشأ عن مقارنة بين تكاليف تطبيق التكنولوجيا البديلة الثابتة فائدتها والقابلة للبقاء والاقتصادية والصديقة للبيئة ، والمجدية من ناحية التكاليف ، مع خط أساسي موجود للمقارنة . والخط الأساسي في هذه الحالة يشمل تكلفة بروميد الميثيل والمنشآت التكنولوجية والبنية التحتية المتاحة لاستعمال تلك المادة ، والتي يمكن تقييمها .

معايير الأهلية للتمويل

32- أن البلدان التي لم تستعمل أية كميات من بروميد ميثيل للأغراض الخاضعة للرقابة خلال الفترة 1995-1998 لن تكون مؤهلة لأي تمويل لمشروعات استثمارية . غير أنه يمكن النظر في مساعدة غير استثمارية في سبيل اتخاذ تدابير معينة بالذات لمنع استيراد أية مقادير من بروميد الميثيل في سبيل كفالة الامتثال لمقتضيات البروتوكول .

33- يمكن تخفيض حجم المنحة التي يكون المستفيد مؤهلاً لها تبعاً لدرجة تصدير المنتج النهائي إلى غير بلدان المادة 5 . فعندما يكون التصدير لغير بلدان المادة 5 يمثل 25 في المئة من مجموع المنتجات النهائية أو أقل

من ذلك (مثل الزهور ، الخضروات ، الفواكة إلى آخره) ، فإن المنحة الإجمالية التي يكون المستفيد مؤهلاً لها لا تخفض . أما إذا كانت الصادرات إلى غير بلدان المادة 5 تزيد على 25 في المئة من مجموع المنتجات النهائية فيمكن خصم ما لا يزيد عن 25 إلى 50 في المئة بسبب التصدير) . ويخفض حجم المنحة المستحقة إذا شاركت شركات عبر وطنية من بلدان المادة 2 في زراعة المحاصيل وتخزينها ومعالجة السلع الأساسية والهياكل . [وزيادة مساحات جديدة تستعمل بروميد الميثيل قبل ديسمبر 1998] أو [يناير 2002] . [ويكون الصندوق المتعدد الأطراف مرتبطاً بمساندة استهلاك بروميد الميثيل فقط بالنسبة للمقدار الذي لا يتجاوز الحد الأقصى للاستهلاك في أي سنة معينة في الفترة من 1995 إلى 1998 (خط الأساس المتخذ أساساً لمراقبة الامتثال)] أو [سيكون الصندوق المتعدد الأطراف مرتبطاً فقط بمساندة إزالة استهلاك بروميد الميثيل الذي لا يتجاوز متوسط استهلاك 1995 - 1998] .

تعريف فئات التكاليف الإضافية

34- أن التكاليف الإضافية للمشروعات الاستثمارية في بروميد الميثيل ينبغي تحديدها بصفة عامة بالطريقة النموذجية المستعملة في جميع مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف (أي التكاليف الرأسمالية التي يقتضيها التحول مضافاً إليها التكاليف/ الوفورات التشغيلية الإضافية لفترة مطلوب تحديدها) . إلى أن بعض الاعتبارات يمكن أن تؤخذ في الحسبان ، وهي تشمل ما يلي :

- (أ) نقل المعارف المتعلقة بالتكنولوجيا البديلة المقترحة هو عنصر هام في أي مشروع استثماري في مجال بروميد الميثيل ؛ وينبغي أن يؤخذ بعض الشيء في الحسبان نقل المعارف الذي قد بدأ فعلاً خلال مشروعات التدليل ؛
- (ب) قد يحتاج الأمر إلى بضعة أدوات و/أو مواد لازمة للزراعات لتنفيذ بعض التكنولوجيا البديلة لبروميد الميثيل ؛
- (ج) تبعاً للتكنولوجيا المختارة تشمل التكاليف الإضافية تكاليف التشغيل أو قد تؤدي إلى وفورات في التشغيل] .